المشاركة السياسية.. منظور تنموي

الدكتور
علي عباس مراد(*)

تمهيد..

منذ أن شهد القرن العشرين ظهور مجموعة الدول حديثة الاستقلال والمعروفة عادة بـ(دول العالم الثالث) نسبة إلى نشأتها التاريخية اللاحقة لنشأة العالمين الأول (الرأسمالي) والثاني(الاشتراكي)، تلقى أوضاع هذه الدول وظروفها العامة والخاصة عناية الساسة والأكاديميين واهتمامهم في الداخل والخارج بقصد تحديد خصائصها والكشف عن مشكلاتها والتعرف على أسباب تدني قدراتها ومنجزاتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتقنية مقارنة بمثيلاتها في الدول الرأسمالية الغربية. إلا أن مرور عقود عديدة تراكمت فيها نتائج ذلك الاهتمام وتتابعت السياسات العملية المرتبطة به لم يأت معه بجديد. فلم يتغير شيء حقيقي في أوضاع هذه الدول، ولم تحل أي من مشكلاتها التي ولدت معها إن لم تصبح تلك المشكلات أكثر اتساعا وعمقا من ذي قبل واشد تعقيدا وأعصى على المعالجة مما كانت عليه في بداياتها. وفي سياق الجهود النظرية والعملية لمقاربة مشكلات العالم الثالث والتعاطي معها، جاءت نشأة مفهوم (التخلف) كصياغة اصطلاحية تعكس الطبيعة السلبية لتلك المشكلات وتعبر عنها، ثم شاع استخدامه كصفة سلبية لصيقة بالدول التي تعاني مثل هذه المشكلات لتظهر في الأدبيات السياسية مسميات مثل (الدول المتخلفة) و (المجتمعات المتخلفة). وإذ حاولت الدول المتخلفة تجاوز مشكلاتها وإيجاد الحلول والمعالجات لها، فقد أدى ذلك إلى إنتاج مفهوم "التنمية" كصياغة اصطلاحية تعكس الطبيعة الإيجابية لهذه المحاولات وتعبر عنها، ثم شاع استخدامه بعد ذلك كصفة إيجابية للدول التي تحتاج إلى تلك المحاولات وتعتمدها، لتظهر في الأدبيات السياسية مسمية (الدول النامية) كصيغة معدلة أو ملطفة للتسمية الأولى (الدول المتخلفة).

ومن منظور ظاهرة التخلف الشامل، ونقيضها ظاهرة التنمية الشاملة، تقارب هذه الدراسة موضوعها (المشاركة السياسية) وتعالجها انطلاقا من فرضية مفادها:

إن أحد أهم أسباب التخلف الشامل في البلدان المتخلفة هو التخلف السياسي الناتج عن غياب المشاركة السياسية أو شكليتها وانعدام فاعليتها، وعليه فإن معالجة التخلف الشامل في هذه البلدان مرهون بمعالجة التخلف السياسي فيها والمرهون بدوره

(*) كلية العلوم السياسة - جامعة بغداد.

بتحقيق المشاركة السياسية في هذه البلدان.

أو بعبارة أخرى، إن تحقيق المشاركة السياسية وتفعيلها في البلدان المتخلفة هو شرط تحقيقها للتنمية الشاملة، وبذلك نكون أمام معادلتين تعبران عن علاقة ارتباطية واحدة بصورتين متعاكستين:

المعادلة الأولى:

أزمة المشاركة السياسية ← أزمة التخلف السياسي ← التخلف الشامل

المعادلة الثانية:

المشاركة السياسية ← التنمية السياسية ← التنمية الشاملة

وبتساوي أطراف هاتين المعادلتين وتماثل نتائجهما عكسيا، ستكون أزمة المشاركة السياسية في المعادلة الأولى، سبب أزمة التخلف الشامل ومصدرها، مثلما المشاركة السياسية في المعادلة الثانية هي شرط التنمية الشاملة وقاعدتها. وقد انعكس المنظور المركب لهذه الفرضية ومعادلاتها، على منهجية الدراسة التي كان لابد لها من أن تستجيب لاجتماع وتفاعل الجزئي والكلي/ الفرعي والأساسي والحركة المتناوبة بينهما بجمعها بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي بقصد الانطلاق من الكل إلى الجزء ثم العودة من الجزء إلى الكل في دورة حركية متناوبة عالجت موضوعها في ثلاثة محاور هي: **التخلف والتنمية، التنمية السياسية، المشاركة السياسية.**

التخلف والتنمية..

تقدم القول بأن ظهور مفهوم (التنمية) أمر استدعاه الظهور الأسبق لمفهوم (التخلف) الذي يشير إجمالا إلى ظاهرة ذات بعدين:

الأول: التشوهات التكوينية والاختلالات البنيوية والوظيفية في بلدان العالم المتخلفة (العالم الثالث) بحكم معاناتها من الآثار السلبية الناجمة عن المسارات السلبية لسياقات تطورها التاريخي وظروفها الذاتية من جهة، وخضوعها من جهة أخرى للظاهرة الاستعمارية في صورها القديمة والجديدة المباشرة وغير المباشرة.

الثاني: إيجابية الأوضاع في الدول الرأسمالية الغربية وسلبيتها في الدول حديثة الاستقلال، والمقارنة بينهما على أساس أن الإيجابي هو النموذج القياسي والأداة المعيارية للسلبي لتكون نتيجة ذلك هي التمييز بين الأولى كدول (متقدمة) والثانية كدول (متخلفة).

أما محصلة ذلك فهي الحضور المؤثر للدول الرأسمالية الغربية وسياساتها الاستعمارية ونزعة مركزية الذات الأوربية لديها في ظاهرة التخلف مرتين، الأولى لأن هذه الدول وسياساتها من أهم أسباب تبلور ظاهرة التخلف واتساع نطاقها وتفاقم مظاهرها وآثارها، والثانية لأن أوضاعها ومنجزاتها هي النموذج المعياري أو الأداة القياسية التي تقاس بدلالتها مستويات التطور والنمو في المجتمعات الأخرى فتصنف وتوصف باعتبارها بلدانا متقدمة أو متخلفة. وقد جعل ذلك من مفهوم التخلف (مفهوما نسبيا) لأنه في الجانب الأساسي منه تخلف مصنوع تبلورت ملامحه وتجذرت نتائجه بفعل مؤثرات وقوى خارجية، ولأنه أيضا (تخلف بالنسبة إلى ما أنجزته الرأسمالية، ناهيك عن الاشتراكية، من نمو اقتصادي واجتماعي شامل...معنى هذا أنه لا يوجد تخلف مطلق)[1]. وفي ضوء ذلك يمكن القول إن تخلف أي مجتمع (لا يعني عدم التطور لأن المجتمعات كلها حصيلة لآلاف من سنوات التطور. إنها متخلفة بالنسبة إلى الأقطار الصناعية المتقدمة.. إن تخلفها اليوم ليس أمرا طبيعيا، بل حالة غير طبيعية، أي حالة اجتماعية هي نتاج للتاريخ)[2].

وإذا كان هناك من اختلاف بشأن حدود التخلف ومعاييره ومظاهره، فمن الممكن أن هناك اتفاقا على طبيعته الشاملة والمركبة كظاهرة مرضية تعم بآثارها الضارة كل أنظمة المجتمع ومؤسساته أفقيا وعموديا، وتشمل بنتائجها السلبية كافة نواحي الحياة الإنسانية وفي كل مفرداتها الأساسية والفرعية. لذلك يمثل التخلف بالنسبة للمجتمعات التي تعاني منه تحديا شاملا لا مناص لها من مواجهته مواجهة شاملة بما يتناسب مع طبيعته ويستجيب لمتطلباته، وتحت مفهوم (التنمية) اجتمعت الصيغ المتنوعة والأشكال المختلفة لهذه المواجهة. ولأن التخلف (ظاهرة كلية شمولية أو حقيقة مركبة تتناول كافة جوانب البناء الاجتماعي. لذلك يجب التأكيد على أن قضية التنمية هي قضية تغيير حضاري شامل يتناول كافة أبنية المجتمع وأدواره، وتتضمن جوانبه المادية وغير المادية)[3]. وإذ لا سبيل لحل المشكلات الشاملة إلا بالمعالجات الشاملة، فلابد أن تكون تطبيقات التنمية ونتائجها كفعل إرادي غائي لمواجهة التخلف ومعالجة مشكلاته ذات طبيعة كلية شاملة تمتد أفقيا وعموديا لتشمل كل أنظمة المجتمع ومؤسساته. فالتنمية (ليست مجرد رفع مستوى الدخل، وليست مجرد تحقيق أهداف اقتصادية، بل أن النجاح في رفع مستوى الدخل لا يتوقف على ظروف اقتصادية

---

[1] فؤاد مرسي. التخلف والتنمية.. دراسة في التطور الاقتصادي. دار الوحدة. بيروت. ط١. ١٩٨٢. ص١٣.

[2] بيتر وورسلي. العوالم الثلاث. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ط١. ١٩٨٧. ج١. ص٢٤-٢٥.

[3] علي الدين هلال. نحو إطاري نظري لتحليل عملية التنمية السياسية في الوطن العربي. مجلة قضايا عربية. بيروت. عدد١. س٨. ١٩٨١.

وحسب بقدر ارتباطه بظروف اجتماعية عامة تتعلق بالقيم والتعليم والأخلاق والسلوك السياسي والاجتماعي والسياسة الخارجية إلى غير ذلك من اعتبارات)[4]. وطالما أن شمولية التحدي (التخلف) تفرض شمولية الاستجابة (التنمية)، فمن الواجب أن تكون هذه التنمية (أشمل من مجرد التنمية الاقتصادية التي تعتبر جزء لا يمكن عزله عن الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، وأن تنمية البني التحتية..لا يمكن أن تتم بمعزل عن تنمية البني الفوقية.. بل أنه إذا لم تكن الثانية شرطا لتنمية الأولى فلا أقل من أن تتزامن وتتوازى معها في الكم والكيف)[5]. ومن ذلك يمكن أن نستنتج أن التنمية هي المجموع الكلي المتفاعل للأنشطة الفرعية المتخصصة والمسئولة عن تحديث وتطوير وتفعيل أفكار المجتمع وقيمه ومؤسساته وأنشطته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وبذلك ستكون التنمية الكلية الشاملة هي محصلة المنجزات المتكاملة والمتفاعلة لمجموع الأنشطة التنموية الفرعية التي تمس كل جوانب الحياة الاجتماعية وتعيد تشكيلها وفقا للنموذج التنموي المعتمد. وإذ يؤكد جابريل *الموند* أن الأوساط الأكاديمية سادت فيها قناعة مبكرة تفيد بأن التنمية في بلدان العالم الثالث المتخلفة لا تتطلب سياسات اقتصادية فقط بل وتتطلب أيضا وجود مؤسسات سياسية قادرة على تعبئة وتنمية الموارد البشرية والمالية بفعل تمتع المتغيرات السياسية في هذه البلدان بنفس أهمية المتغيرات الاقتصادية. فإنه بذلك يجعل تحقيق التنمية الاقتصادية أمرا متعذرا في غياب التنمية السياسية[6]، ووفقا للمفهوم السابق للتنمية العامة والشاملة فإن التنمية السياسية وبشكل عام هي نشاط تنموي فرعي متخصص مسئول عن تحديث وتطوير وتفعيل أفكار المجتمع وقيمه ومؤسساته وأنشطته السياسية. كما تتأكد أهمية التنمية السياسية وضرورتها وأولويتها لتحقيق التنمية بفعل عاملين آخرين هما:

١. إن غالبية المجتمعات المتخلفة تخوض لأول مرة تجربة بناء الدولة العصرية وفقا للنموذج الغربي مما يقتضي ابتداء هذه المجتمعات ببناء الأفكار والقيم والمؤسسات الجديدة اللازمة لذلك من جهة، ومن جهة ثانية إعادة بناء القيم والقيم والمؤسسات التقليدية فيها بما يناسب متطلبات إقامة هذه الدولة.
٢. إن التنمية من حيث علاقتها بالسياسة وتأثرها بها خيار/قرار هو

---

[4] المرجع السابق.؛ انظر أيضا: انطونيوس كرم. العرب أمام تحديات التكنولوجيا. سلسلة عالم المعرفة. الكويت. ١٩٨٢. ص١٦٠-١٧٦.

[5] عمر إبراهيم الخطيب. التنمية والمشاركة في أقطار الخليج العربية. مجلة المستقبل العربي. بيروت. عدد٤٠. ١٩٨٢.

[6] محمد زاهي بشير المغيربي. التنمية السياسية والسياسة المقارنة..قراءات مختارة. منشورات قاريونس. بنغازي. ط١. ١٩٩٨. ص٣٣.

وبالأصل خيار/قرار سياسي، ومن ثم فإن التنمية في جوهرها (تخطيط والتخطيط بدوره هو إرادة سياسية تنبع من مفهوم الاختيار من جانب والفاعلية النظامية من جانب آخر)[٧]، وبذلك تكون مشكلة التنمية أولا وقبل كل شيء (مشكلة سياسية)[٨]. وعلى هذا الأساس فإن الإرادة السياسية ومؤسساتها هي المسئولة نظريا وعمليا عن اتخاذ قرار التنمية وتعيين نموذجها التطبيقي وتوفير متطلباتها المادية والمعنوية وتنفيذها وتحقيق أهدافها. وطالما أن قرار التنمية أخيرا وفي النهاية قرار سياسي، فسيكون تحقيق التنمية الشاملة مشروطا (بقيام مؤسسات سياسية تؤمن بفلسفة التغيير الدائم والتطور المستمر والتقدم المتواصل، وتضع المخططات العملية لتطبيق هذه الفلسفة)[٩]، فهذه المؤسسات هي وحدها القادرة على اتخاذ قرار التنمية وتنفيذه وتوفير متطلبات نجاحه ماديا ومعنويا. وإذ لا يمكن للسياسة أن تحقق التنمية ما لم تتحقق التنمية في السياسة التي هي صاحبة قرار التنمية ومنفذته، فلابد للتنمية السياسية من أن تتمتع بالأولوية على باقي الأنشطة التنموية الفرعية وتحتل مواقع الصدارة بينها. ولفهم أوضح للتنمية السياسية وعلاقاتها بالتنمية الشاملة وضرورتها لتحقيقها واشتراطها لإنجازها، لابد من تحديد النطاق التخصصي للتنمية السياسية وتعيين شروطها ومستلزماتها والمشكلات التي تسعى لحلها ومعالجتها.

الظاهرة الإنمائية والتطور الوحدوي.. حول بناء نظام إسلامي عربي جديد. مجلة [illegible]. بيروت. عدد٣. س١. ١٩٨١.

[illegible]. الإنماء والأنظمة السياسية العربية. مجلة قضايا عربية. بيروت. عدد٣((خاص)).

التنمية السياسية..

لما كانت (التنمية السياسية) مفهوما تطبيقيا فرعيا مشتقا من مفهوم ومرتبطا به، فمن الطبيعي أن تأتي نشأة المفهوم الفرعي لاحقة لنشأة المفهوم الذي يحتويه ويؤطره، وهو ما حدث فعليا بعد أن اتضحت الأبعاد السياسية التنمية الشاملة على مستوى المقدمات والنتائج وتأكد ارتهان إنجاز هذه العملية الأفكار والقيم والمؤسسات والأنشطة السياسية في المجتمعات المتخلفة (التنمية الأصل وهو التنمية نشاط يستهدف معالجة مشكلات التخلف العامة، فإن التنمية السياسية نشاط يستهدف معالجة مشكلات التخلف السياسي الخاصة التي العديد من الباحثين اتساع نطاقها وتنوع مظاهرها وأبعادها وتعدد آثارها وأضرارها. فالمجتمعات المتخلفة تعاني من قائمة طويلة من مشكلات التخلف التي تشمل فقدان النظم السياسية فيها للشرعية وعدم استقرارها ومحدودية تخصص الوظيفي وضعفها وقلة فاعليتها وافتقارها إلى الإجراءات المؤسسية القانونية والمستقرة لممارسة السلطة وتداولها والقواعد العادلة لتوزيع الأدوار والموارد علاقات الحقوق والواجبات مجتمعيا وسلطويا، وحظرها أو تعطيلها لصيغ السياسية وآلياتها، وعجزها عن تجسيد المصالح العامة لمواطنيها، وتدخلها حركة المجتمع ونشاطاته، مرورا بتبعيتها للإرادات والمصالح الخارجية وعلى صنع سياسات مستقلة عنها، وفشلها في خلق الهوية الوطنية الموحدة تعددت المسميات التي أطلقت على المشكلات السياسية للبلدان المتخلفة تصنيفاتها، فأسماها *جابرييل الموند* (تحديات التنمية السياسية Challenges) إلى أربعة تحديات هي (بناء الأمة، بناء الدولة، المشاركة، والتوزيع)[11]. و*روستو* تسمية (متطلبات التنمية السياسية Requirements) وصنفها إلى متطلبات هي (الهوية للأمة، السلطة للدولة، المساواة للحداثة)[12]. واتفق *لجنة السياسة المقارنة الأمريكية* على النظر إلى تلك المشكلات بوصفها (أزمات التنمية السياسية Crises)[13]، وقد حددتها اللجنة بخمس أزمات هي (أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التوزيع، أزمة التغلغل) وأضاف إليها (الاندماج) ليجعلها ست أزمات بدلا من خمس. ويتجسد محتوى هذه الأزمات

---

[10] مايرون فينر. التغير السياسي..آسيا..أفريقيا..الشرق الأوسط. عن: محمد زاهي بشير التنمية السياسية والسياسة المقارنة.مرجع سبق ذكره. ص ١١١-١٤٣.

[11] محمد زاهي المغيربي. التنمية السياسية والسياسة المقارنة. مرجع سبق ذكره. ص١٨٦.

[12] المرجع السابق. ص١٨٦.

[13] المرجع السابق. ص١٨٦.

أزمة الهوية:

وهي الأزمة الناجمة عن غياب الهوية السياسية الوطنية الموحدة والمشتركة بين أفراد المجتمع السياسي/الدولة مما يُضعف أو يُغيّب لديهم الإحساس بالانتماء لهذه الدولة والولاء لها في مقابل حضور وقوة إحساسهم بالانتماء والولاء للجماعات الاجتماعية الفرعية التي يرتبطون بها (الاثنيات، القبائل، الديانات، المذاهب، الطوائف، الجماعات، الأقاليم)، فتضعف أو تغيب لديهم نتيجة لذلك مشاعر المواطنة والولاء الوطني أو السياسي المركزي.

أزمة الشرعية:

وهي الأزمة الناجمة عن افتقار النظام السياسي للشرعية في صورها الدستورية أو القانونية أو الإنجازية أو كلها معاً، وعجزه عن تجسيد الإرادة الاجتماعية والتعبير عنها لعدم صدوره عن هذه الإرادة ابتداء، أو فشله في تحقيق قيمها وأهدافها العامة مما يتسبب في رفض المجتمع للخضوع الإرادي لسياسات هذا النظام وقطيعته ومعارضته له. وحيث إن الدولة مفهوم مجرد يجسده النظام السياسي ويعبر عنه من خلال شخوصه وأفكاره ومؤسساته ونشاطاته، فإن غياب الشرعية عن هذا النظام يتسبب بآثاره في الكثير من الأحيان على الدولة نفسها لتعاني هي الأخرى من غياب شرعية الوجود والاستمرار والفعل.

أزمة المشاركة:

وهي الأزمة الناجمة عن شكلية أو انعدام التشريعات والمؤسسات والآليات المنظمة للمشاركة الشعبية في العملية السياسية كنتيجة لعدم استجابة النظام السياسي للمطالب المتزايدة لتحقيق هذه المشاركة أو تفعيلها أو استجابته لها بصيغ شكلية تفرغها من كل محتوى حقيقي، لتصبح العملية السياسية نتيجة لذلك منفصلة عن الإرادة الشعبية ومتعارضة معها. وبذلك يكون القمع والخوف، أو ما يسميه جون لوك (حالة الطبيعة)، هو أساس العلاقة بين السلطة والمجتمع في الأنظمة الاستبدادية فتغيب المشاركة فكرا وممارسة وينعدم وجودها كأساس ومرتكز لهذه العلاقة.

أزمة التوزيع:

وهي الأزمة الناجمة عن التوزيع غير العادل للأدوار والموارد والحقوق والمكانات بين أفراد المجتمع وجماعاته وأقاليمه بفعل استئثار فرد أو جماعة أو إقليم بالقيم الأساسية من كل ذلك على حساب حصص باقي الأفراد والجماعات والأقاليم.

والنتيجة الطبيعية لذلك هي استخدام النظام السياسي لسلطته وقدراته لانتهاك
المواطنة والعدالة والمساواة بين الأفراد والجماعات وليس لتحقيقها وضمانها، و
اختلال التركيبة المجتمعية جرّاء الشعور بالظلم والغبن وضياع الحقوق وعدم

أزمة التغلغل:

وهي الأزمة الناجمة عن عجز النظام السياسي ومؤسساته وأجهزته عن
الإرادة المجتمعية والتعبير عنها مما يؤدي إلى عجزه عن ممارسة أدواره على
الامتداد الجغرافي للوحدة السياسية أفقيا أو في كامل مستويات البنية المجتمعية
ويترتب على ذلك عجز هذا النظام عن إنجاز وظائفه والقيام بمسؤولياته ومن
عن تفاعلات الحياة الاجتماعية إلا بقدر ما يفرض نفسه عليها بالقوة ويضمن
واستمراره فيها قسرياً.

أزمة الاندماج:

وهي الأزمة الناجمة عن عدم تحقيق النظام السياسي للاندماج
الاجتماعي، جزئيا أو كليا، لعجزه عن تجسيد الإرادة المجتمعية والتعبير عنها
في توحيد قيمها وأهدافها مما يوقع القطيعة بينه وبين المجتمع ويجعل الصدام
هو الاحتمال الأكثر ترجيحا.

وتأسيسا على ما تقدم فقد استلزم ظهور مفهوم التنمية السياسية وتعين
والحلول المناسبة لها تقديم معالجات نظرية مستقلة تعبر عن مضمون
وتحدد مقوماتها. إلا أن هذه المعالجات النظرية ما كان لها أن تولد من فراغ
تتطور في فراغ، فعلاقة التفرع والاستتباع بين التنمية السياسية (الفرع/الجزء)
الشاملة (الأصل/الكل) فرضت على تلك المعالجات أن تبدأ من الكلي و
الجزئي مؤسسة بالتنمية الشاملة للتنمية السياسية لتصبح مراحل نشأة مفاهيم
السياسية وتطورها جزءاً من مراحل تطور مفاهيم التنمية الشاملة ونظرياتها
هذه المراحل[١٤]:

- مرحلة تحديد مفهوم التنمية السياسية بدلالة خصائص المأسسة
والاندماج والأخذ بالنموذج الغربي للديمقراطية الليبرالية في نطاق

---

[14] المرجع السابق. ص ١٤-٢٣؛ انظر لمزيد من التفاصيل حول مفاهيم التنشئة السياسية
المتعددة:

PYE. ASPECTS OF POLITICAL DEVELOPMENT. LITTLE BROWN & COMP. 1966. PP 31-42.

السياسية.

- مرحلة تحديد مفهوم التنمية السياسية بدلالة قدرة النظام السياسي على حماية النظام العام (Order) وكبح التوترات الناجمة عن الحركة الاجتماعية ومطالب المشاركة السياسية ومدى تحكم النظام السياسي بتلك التوترات وقدرته على ضبطها وتوجيهها.
- مرحلة تحديد مفهوم التنمية السياسية بدلالة قدرة النظام السياسي على الجمع بين حماية النظام العام (Order) وإمكانية صنع السياسات العامة العقلانية الرشيدة وتنفيذها.

وظهرت في إطار هذه المراحل صيغ متعددة ومتنوعة لتحديد مفهوم التنمية السياسية وتعيين أركانها. حيث رأى *أورجانسكي* أن التنمية السياسية تتمثل في (زيادة قدرة الحكومة على استخدام الموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق الأهداف القومية، وهي جانب من جوانب التنمية الاجتماعية)[١٥]. وذهب *الموند* و *بويل* في كتابهما (السياسة المقارنة مدخل تنموي) إلى أنها تتجسد في (استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وتحديدا استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع)[١٦]، مؤكدين أن التنمية السياسية هي التحديث السياسي بمعايير إنجازها هي التمايز البنيوي واستقلالية النظم الفرعية وعلمانية الثقافة. *لوسيان باي* قائمة بعشرة تعريفات أساسية للتنمية السياسية هي[١٧]:

- التنمية السياسية هي المتطلب السياسي للتنمية الاقتصادية.
- التنمية السياسية هي السياسة كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية.
- التنمية السياسية هي التحديث السياسي.
- التنمية السياسية هي بناء وإرادة الدولة القومية.
- التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية.
- التنمية السياسية هي التعبئة والمشاركة الشعبية.
- التنمية السياسية هي الاستقرار والتغير المنتظم.
- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.
- التنمية السياسية هي التعبئة والقوة.

---

[15] A. F. ORGANSKI. THE STAGE OF POLITICAL DEVELOPMENT. NEW YORK. 1965. PP 45-66.

[16] المحجوبي المغيربي. التنمية السياسية والسياسة المقارنة. مرجع سبق ذكره. ص١٧١.

[17] LUCIANW PYE. OP. CIT.PP 45-66.

- التنمية السياسية هي جانب من جوانب عملية التغير الاجتماعي المتعدد الأبعاد

واستخلص *باي* العناصر المشتركة بين هذه التعريفات والتي رأى أنها تشكل أسس التنمية السياسية ومرتكزاتها، وهذه العناصر هي:

- المساواة بين الأفراد في علاقتهم بالنظام السياسي.
- تمايز وتخصص البنى والمؤسسات والعمليات السياسية.
- قدرة النظام السياسي في علاقته مع محيطه.

وحدد *صامويل هنتنجتون* العناصر الأساسية للتنمية السياسية في[18]:

- ترشيد السلطة وعقلنتها.
- تمايز الوظائف والمؤسسات السياسية وتطويرها وتفعيلها.
- المشاركة السياسية لخلق علاقة متوازنة ومستقرة بين السلطة والمجتمع.

ثم استخلص من تعريفات *باي* أربعة عناصر مشتركة رأى فيها مقومات التنمية السياسية وأركانها وهي (العقلانية، الاندماج القومي، الديمقراطية، المشاركة).

والملاحظ على هذه التعريفات موازاتها بين مفهومي (التحديث السياسي والتنمية السياسية) بحكم مطابقتها بين أركان التحديث وشروطه وأركان التنمية السياسية وشروطها. وهذا ما تعكسه أيضا تعريفات التحديث السياسي عند بعض الباحثين مثل *كوليمان* الذي رأى فيه (العملية التي تبغي تحقيق التمايز بين البنى وإضفاء الطابع العقلاني على الثقافة السياسية بما من شأنه تعزيز قدرة النظام السياسي للمجتمع)[19]. و*ايزنشتاد* الذي حدد مظاهر التحديث السياسي في[20]:

- ترشيد بناء السلطة السياسية.
- تمايز البنيات والوظائف السياسية.
- تدعيم القدرات المؤسسية والسياسية للنظام السياسي.
- تسيّد روح المساواة في الحقوق والواجبات واستغراقها المجتمع بأسره.

وقارب الباحثون العرب المفاهيم الغربية للتنمية السياسية أو التحديث السياسي فوصفها *نبيل السمالوطي* بأنها (تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم وعلى وقدرتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات...إلى جانب

---

18 SAMUEL P.HUNTINGTON. POLITCAL ORDER IN CHANGING SOCIETIES NEW HEAVEN.YALE UNIVERSITY. 1976. PP 32-35.

19 السيد الزيات. التحديث السياسي والمسألة الديمقراطية. مجلة الوحدة. الرباط. عدد مارس ١٩٩١.

20 المرجع السابق.

الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع)[٢١]. ورأى عبد المطلب غانم أن التنمية السياسية (هي مجموعة التغييرات المخططة التي يتم تنفيذها البنية أو العمليات المجتمعية، بغرض زيادة قدرات النظام السياسي وزيادة استجابته للنظم المجتمعية وزيادة إسهامه في زيادة قدرات النظم المجتمعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)[٢٢]. وطابق محمد علي محمد بين التنمية السياسية والتحديث السياسي من حيث إن التنمية السياسية جزء من التنمية الشاملة ومن ثم فهي (العملية التي يحدث بمقتضاها تغير في القيم والاتجاهات السياسية والنظم والبناءات، وتدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك كله إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي)[٢٣]. ويرى صادق الأسود في ذات الاتجاه مؤكدا أن (الدراسات الحديثة في التنمية السياسية تنصب بصورة مباشرة على النظام السياسي بحد ذاته باعتباره مجموعة بنى متميزة عن البنى الأخرى الاجتماعية والاقتصادية. فكما أن النظام الاقتصادي مثلا يطرأ عليه تعديلات فيغدو عصريا، كذلك النظام السياسي يتطور ويتحول ويتكامل. فهناك وراء عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية توجد عملية أخرى معقدة هي التنمية السياسية... وهذه العملية الأخيرة التي يعبر عنها بعناصر متعددة تؤشر مرور نظام سياسي تقليدي إلى نظام سياسي عصري)[٢٤]. ونظر عبد اللطيف القصير إلى التنمية السياسية من حيث هي فعالية تهدف إلى (زيادة جدوى النظام السياسي وفاعليته في مواجهة المشكلات التي تعترضه عبر إعادة جدولة القيم والافضليات وفقا للإطار الفكري للنظام القائم، وبالتالي توسيع النشاط المتعاون عن طريق بلورة دور المواطنين في المشاركة في وضع جدولة القيم والافضليات تلك)[٢٥]. وقال علي الدين هلال إن التنمية السياسية هي (تطور حركي) يتضمن (زيادة قدرة النسق السياسي..على التأثير على باقي النسق الفرعية للمجتمع، فالنظام المتقدم يفترض قدرات أكبر لمؤسسات النسق السياسي في مجالات الأداء والإنجاز والفاعلية والتنفيذ المحكم.. ويتضمن ثلاثة عناصر أساسية أولها التنمية وتفترض نظاما قانونيا له طابع العمومية والتجريد ينطبق

---

[٢١] جميل السمالوطي. بناء القوة والتنمية السياسية. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ١٩٧٨. ص١٤٩.

[٢٢] عبد المطلب غانم. دراسات في التنمية السياسية. مكتبة نهضة الشرق. القاهرة. ١٩٨١. ص١٣٥.

[٢٣] محمد على محمد. علم الاجتماع السياسي. دار الجامعات المصرية. الإسكندرية. ١٩٧٥. ص٣٩٠.

[٢٤] صادق الأسود. علم الاجتماع السياسي ..أسسه وأبعاده. كلية القانون والسياسة. جامعة بغداد. ١٩٨٢. ص٢٨١.

[٢٥] عبد اللطيف القصير. التنمية السياسية. محاضرات قسم الدراسات العليا. كلية القانون والسياسة. جامعة بغداد. ١٩٧٨.

على كل الأفراد.. ويفرض نوعا من المساواة عليهم أمام القانون. وثانيها إن التعيين للمناصب العامة يعكس معايير الإنجاز والعمل ويقوم على عنصري الكفاءة والتخصص وليس على اعتبارات القرابة والنسب والعلاقات الاجتماعية، وثالثها إن التنمية السياسية تتضمن مزيدا من المشاركة الجماهيرية والإسهام الشعبي في العملية السياسية[26].

إن التعريفات السابقة للتنمية السياسية يمكن أن تزودنا بالأركان الأساسية لعملية التنمية إذا ما استخلصنا العناصر المشتركة بينها والتي هي:

- تمايز البنى والمؤسسات السياسية وتخصصها الوظيفي.
- تفعيل البنى والمؤسسات السياسية ورفع قدراتها الإنجازية.
- ترشيد الممارسة السياسية وبناؤها على أسس عقلانية وضعية.
- المشاركة الشعبية في العملية السياسية.

وتأسيسا على هذه الأركان/العناصر فإن التنمية السياسية وبشكل تعميمي يتضمن أركانها الأساسية هي عملية متخصصة متفرعة عن التنمية الشاملة وتستهدف تحديث وتطوير وتفعيل أفكار المجتمع وقيمه ومؤسساته وأنشطته السياسية لإقامة نظام سياسي متمايز بنيويا ومؤسسيا ومتخصص وظيفيا وقادر وفاعل إنجازيا يمارس ممارسة وضعية عقلانية أساسها المشاركة الشعبية في العملية السياسية لبلوغ مستوى التكيف الأمثل للموارد المادية والبشرية والاستجابة الفعالة للمطالب والمتغيرات الداخلية والخارجية. وعليه فإن تحقيق التنمية السياسية يشترط:

١. استقلالية البنى والمؤسسات السياسية وتمايزها عن باقي البنى والمؤسسات الاجتماعية وتخصصها بالوظائف السياسية حصرا.
٢. قدرة المؤسسات السياسية على صنع قراراتها وتنفيذ سياساتها وبرامجها وتحقيق أهدافها بشكل فاعل ومؤثر.
٣. ممارسة سياسية وضعية عقلانية تحدد الإرادة الإنسانية الحرة والواعية لأفعالها وأركانها وفقا للسياقات الاجتماعية-التاريخية الخاصة بهذه الإرادة دون تدخل من المرجعيات الأخرى سواء الغيبية المقدسة أو الإنسانية القسرية. هذه الإرادة هي وحدها القادرة على تعيين غايات الممارسة السياسية ووسائلها وأساليبها وأهدافها تعبيرا عن المصالح العامة للجماعة السياسية وبعيدا عن المعايير والتفضيلات الفردية الخاصة أو الفئوية الضيقة.
٤. مشاركة سياسية تضمن أوسع صيغ الإسهام المجتمعي في بناء الأنظمة السياسية واختيار أفكارها وبرامجها وسياساتها ومؤسساتها وشخوصها وتحديد

---

[26] علي الدين هلال. نحو إطاري نظري لتحليل عملية التنمية السياسية في الوطن العربي. سبق ذكره.

ووسائلها وأساليبها. وبذلك يكون للإرادة المجتمعية وحدها الحق في مراقبة هذه النظم والسياسات والمؤسسات والأشخاص ومحاسبتها وتغييرها استنادا إلى مبدأ المساواة القانونية والفعلية بين المواطنين في الأدوار والحقوق والواجبات المدنية والسياسية في إطار النظام السياسي وفي مواجهته ضمانا لحضور المجتمع المدني في العملية السياسية وفاعليته فيها، فالمساواة كما يقول *أرسطو* (هي بالضبط أن إرادة الأكثرية هي السائدة)[٢٧].

وباستحضار كل ما تقدم بشأن التنمية من حيث هي:

- نشاط كلي شامل تمس شروطه وتطبيقاته ونتائجه كل جوانب الحياة وعناصرها وتؤثر فيها تبعا لطبيعة نتائجها إن سلبا فسلبا وإن إيجابا فإيجابا.
- قرار/ خيار سياسي تتخذه المؤسسات السياسية وفقا لآليات عملها القانونية والإجرائية وتكون مسئولة عن توفير متطلباته وتنفيذه سياساته وتحقيق أهدافه ومتابعة نتائجه.

[illegible] الطبيعي أن تكون للمشاركة السياسية مكانة خاصة في عملية التنمية وأن تشغل [illegible] موقعا مميزا يجعل منها شرطا لازما وضرورة حتمية لتحقيق التنمية السياسية، [illegible] التنمية السياسية بدورها شرط لازم وضرورة حتمية لتحقيق التنمية، فستكون [illegible] السياسية شرط التنمية الأول وضرورتها الحتمية من حيث هي الإطار [illegible] الأقدر والأنسب لتحقيق أوسع مشاركة ممكنة للمجتمع المدني بأفراده ومؤسساته [illegible] القرارات المتعلقة بحياته حاضرا ومستقبلا وفي مقدمتها أكثر القرارات [illegible] كل عناصر الحياة وجوانبها:

- قرار التنمية ونموذجها التطبيقي.
- قرار توفير واستخدام الموارد المادية والبشرية اللازمة لتطبيق النموذج التنموي.

[illegible] من خلال المشاركة السياسية وبواسطتها وفي إطارها يمارس المجتمع المدني [illegible] دوره في رسم مسارات حياته واتخاذ القرارات التي تحدد توجهاته بما في ذلك [illegible] علاقتها بالتنمية ونماذجها وعملياتها الفرعية، السياسية وغير السياسية، فلا يكون [illegible] تلك القرارات مفروضا عليه قسرا ودون موافقته، ولا ينفذ دون علمه أو دون [illegible] ويكون للمشاركة السياسية بذلك موقع القلب بالنسبة لباقي شروط / أزمات [illegible] السياسية مثلما يوضح الشكل التالي:

[illegible] السياسة. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ط٢. ١٩٧٩. ص٤٢٤.

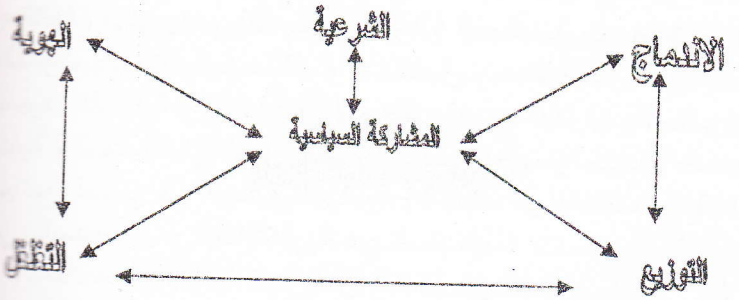

وإذ برتهن تحقيق التنمية الشاملة بتحقيق التنمية السياسية المرتهنة بتحقيق المشاركة السياسية، فإن ذلك يجعل تحقيق التنمية الشاملة مرهونا أولا بنجاح المجتمع المدني والنظام السياسي في الوصول إلى الصيغة اللازمة لتحقيق المشاركة السياسية وحل أزمتها المستعصية في البلدان المختلفة. فما المشاركة السياسية؟ هذا الشرط الوجوبي لاختيار الأهداف المجتمعية وإنجازها مجتمعية حرة وعقلانية ووضعية، تجسدها وتعبر عنها قرارات مجتمعية تضمن التنمية السياسية وصولا إلى التنمية الشاملة.

المشاركة السياسية..

تعد المشاركة السياسية من أقدم محاور الاهتمام الإنساني وأكثرها على النشاطات النظرية والعملية للأفراد والجماعات. وبقدر ما سعت الشعوب هذه المشاركة وعملت من أجلها لأنها سبيلها للمساهمة الفاعلة في تحديد قيمها وصنع سياساتها واختيار حكامها ومراقبتهم ومحاسبتهم وتغييرهم، بقدر ما الحكام وعملوا على تعطيلها لأنها تقيد سلطاتهم وتمنعهم من الانفراد بتحديد وأهداف مجتمعاتهم وصنع سياساتها دون الخشية من المراقبة والمحاسبة لذلك فقد أصبح لمصطلح (المشاركة السياسية) حضور واسع ومكثف في الاجتماعية عامة والسياسية خاصة، وبشكل مباشر في أحيان قليلة وبشكل في أحيان كثيرة من خلال استخدام مصطلحات أخرى مرادفة تعكس مضمونه أو كليا مثل (الديمقراطية، التعبئة الجماهيرية، المساهمة الشعبية). يعكس هذا الإدراك العميق لضرورة المشاركة السياسية وخطورتها بالنسبة للعملية دورها في نجاح هذه العملية أو فشلها في تنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها حقيقتين:

الأولى: إن ظاهرة الاستبداد والسلطة المطلقة تنتج أساسا عن غياب المجتمعية في العملية السياسية أو تقييد هذه المشاركة أو شكليتها. وهذه من المشكلات التي تواجهها الدول والمجتمعات المتخلفة التي تعاني ليس من

الظاهرة فحسب بل ومن اتساعها وتفاقمها المستمرين أيضا. فكما يقول *لسورد* (إن السلطة مَفسدة، وإن السلطة المطلقة مَفسدة مطلقة)[٢٨]. ويقول عنها رأي آخر السلطة تفسد دائما أولئك الذين يمارسونها وتجعل المواطن ينتصب ضد السلطات)[٢٩].

الثانية: إن الأخذ بالمشاركة السياسية وفاعليتها التطبيقية باتت معايير أساسية للتمييز بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة التي تغيب هذه المشاركة فيها أو يكون حضورها فيها شكليا ودون فاعلية تطبيقية.

ويأتي مصطلح (المشاركة السياسية) عند العديد من الباحثين بصيغ ومضامين تقارب كبير من التقارب في عناصرها ومقوماتها وإن تباعدت صياغاتها وتعبيراتها. فهناك من يتجون بأنها تعني (أن تصدر القرارات العليا تعبيرا عن الإجماع الشعبي بعد المناقشة والتدبير الشعبي)[٣٠]. وهي عند *باي والموند* (مساهمة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية)[٣١]. ويرى عمر *الخطيب* في المشاركة السياسية بمعناها العام والبسيط مرادفا للديمقراطية لأنها هي أيضا تعني (حكم الشعب للشعب والى الشعب...إنها ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد، وحق المشاركة في القرارات وصناعتها)[٣٢]. ويذهب *علي الدين هلال* إلى إنها (المشاركة الجماهيرية والشعبي في العملية السياسية، وهذه المشاركة يمكن أن تأخذ إما شكل الديمقراطية..وإما شكل التعبئة الشمولية)[٣٣]. ويعتقد *سعد الدين ابراهيم* أن المشاركة السياسية هي (قدرة المواطنين على التعبير والتأثير العلني والحر في عملية القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر)[٣٤].

إن مقاربة هذه الصيغ المتعددة والمتنوعة للمشاركة السياسية لمفهوم الديمقراطية تؤكد أنها دون مسوغ أو بلا أساس. فالارتباط بين المفهومين يعود بالأساس إلى أن المشاركة السياسية هي التجسيد العملي الأوضح والأعمق لفكرة الديمقراطية وتطبيقاتها المباشرة، غير المباشرة، شبه المباشرة، والشعبية)، والتي تدور كلها حول

...يزا برنيري. المدينة الفاضلة عبر التاريخ. سلسلة عالم المعرفة. الكويت. عدد٢٢٥.

...بين المواطن والدولة. منشورات عويدات. بيروت. ط٣. ١٩٨٣. ص١٨٢.

30 S. P. HUNTINGTON. OP. Cit.

31 L.W. PYE. OP. Cit.

...التنمية والمشاركة في أقطار الخليج العربية. مرجع سبق ذكره.

...علي الدين هلال. نحو إطاري نظري لتحليل عملية التنمية السياسية في الوطن العربي. مرجع

...سعد الدين إبراهيم. المجتمع والدولة في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ص١٨٦.

محور أساسي واحد هو إشراك جميع المواطنين بفرص وأدوار متساوية في جوانب العملية السياسية ومراحلها[٣٥]، لأن ذلك هو ما يؤمن حكم الشعب لنفسه كما يعود هذا الارتباط إلى أن الديمقراطية هي الإطار الفكري والمؤسسي والإجرائي الضامن لتحقيق المشاركة السياسية وتفعيلها وقدرتها على تأدية مهماتها وتحقيق أهدافها، مثلما أن المشاركة السياسية هي الشرط الأساسي لتطبيق الديمقراطية وتفعيلها وقدرتها على تأدية مهماتها وتحقيق أهدافها. وإذ تستهدف الديمقراطية كنظام سياسي واجتماعي (توسيع المساحة التي يستطيع أعضاء مجتمع ما حكم أنفسهم من خلال إطاره عن طريق المشاركة بصورة تامة وحرة في تنظيم حياتهم الاجتماعية فستكون المشاركة السياسية جوهر النظام الديمقراطي وروحه المتجسدة في السلوك الذي يقوم به الناس لاختيار نموذج الدولة التي تحدد الحقوق والواجبات لكل المواطنين طبقا للتشريعات والقوانين والدستور)[٣٦]. يؤكد ذلك ويثبته قيام المشاركة السياسية والديمقراطية على ذات الأسس المتمثلة في الاعتراف بالحريات والحقوق السياسية والسياسية المتساوية للشعب /المواطنين/أفراد المجتمع المدني ومؤسساته، وفي حقوقهم في:

- المشاركة في اختيار نظام الحكم في مجتمعهم وتحديد قيمه وأهدافه.
- المشاركة في اختيار هياكل النظام السياسي ومؤسساته وشخوصه والإشراف على عمله.
- المشاركة في صنع السياسات العامة وتنظيم قواعد وآليات تنفيذها ومراقبتها وتغييرها سلميا ودوريا.

وفي ضوء عناصر التطابق هذه بين المشاركة السياسية والديمقراطية والأسس المشتركة بينهما، يمكن القول بأنهما شيء واحد يكون وجوده الحقيقي ضرورة حيوية لازمة لشرعية أنظمة الحكم وقدرتها على التعبير عن إرادة سكانها المدنية وخياراتها الحرة والمتجسدة في مشاركتها في كل مفردات العملية السياسية ومراحلها سواء أكانت هذه المشاركة منظمة أو عفوية، مؤقتة أو متواصلة، شرعية

---

35 انظر للتفاصيل:
- عبد الهادي الجوهري. أصول علم الاجتماع السياسي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. ص٢٥.
- طارق محمد عبد الوهاب. سيكولوجية المشاركة السياسية. دار غريب. القاهرة. ص١٤٩.

36 كريم أبو حلاوة. إشكالية مفهوم المجتمع المدني النشأة-التطور-التجليات. الأهلي والنشر. دمشق. ط١. ١٩٩٨. ص٨٦.

37 توم بوتومور. علم الاجتماع السياسي. دار الطليعة. بيروت. ط١. ١٩٨٦. ص٣٥.

شرعية، ناجحة أو فاشلة، فالمهم في النهاية هو وجود المشاركة وطوعيتها لأنها لم تكن طوعية، فقدت معناها وغايتها[٣٨].

وتكتسب المشاركة السياسية بالنسبة للدول المتخلفة ضرورة أخرى مضافة لإطارها الفكري والمؤسسي والإجرائي الأنسب لتلبية متطلبات معالجة التخلف فيها، حيث توفر لها (أرضية صحية لمناقشة هذه المشاكل وبلورة الحلول العقلانية، وتكوين الإجماع الوطني الذي يحتاجه تطبيق هذه الحلول ومواجهة المشكلات)[٣٩]. وفي الظروف الدولية المستجدة باتت للمشاركة السياسية ضرورة أخرى تبررها الطابع الديمقراطي الغالب على وقائع العولمة والتغيرات الناتجة عنها والمتمثلة في:

- ديمقراطية التكنولوجيا / الاتصالات.
- ديمقراطية التمويل / الاقتصاد.
- ديمقراطية المعلومات / المعرفة[٤٠].

فهذه الوقائع والتغيرات التي تغلب عليها وتجمع بينها خاصية الديمقراطية تؤثر على المجتمعات والأنظمة السياسية المتعاطية معها والمتعرضة لتأثيراتها بخصائص ديمقراطية إن لم تكن مطابقة لها فليس أقل من أن تكون متقاربة بعيدا عن التسارع المفرط في تلك الوقائع والتغيرات ودواعي الاستجابة لها من خلال الأخذ بالمزيد من قيم المشاركة السياسية وتطبيقاتها لأن (المجتمعات بما فيها تلك التي تضمر أطيب النوايا، تبدو عاجزة عن توجيه التغيير وجهته الصحيحة)[٤١]، ويقتضي مثل هذا التفاعل مع التغيرات الراهنة مشاركة الإرادة المجتمع في التخطيط لتحديد طبيعة ذلك التفاعل وأهدافه ووسائله وأساليبه. التحول في المجتمعات الحديثة وزيادة تعقيدها على مستوى الأفكار والمصالح يتطلبان المزيد من القدرات والخبرات للمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية التي قد تنجح الأنظمة الحاكمة الفردية أو الفئوية في اتخاذها أحيانا تنجح في ذلك دائما. لذلك لابد من مشاركة الإرادة المجتمعية في اتخاذ

طارق محمد عبد الوهاب. سيكولوجية المشاركة السياسية. مرجع سبق ذكره.

الديمقراطية العربية..جذور الأزمة وآفاق النمو. في: برهان غليون وآخرون. حول مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط١. ١٩٩٤. ص١٤٢.

السيارة ليكساس وشجرة الزيتون..محاولة لفهم العولمة. الدار الدولية للنشر ط١. ٢٠٠٠. ص٧٩.

صنعة المستقبل..المتغيرات في عالم الغد. نهضة مصر للطباعة والنشر. القاهرة. ص٤٧١.

القرارات التي تكون تلك الإرادة أداتها وموضوعها وغايتها، مثلما أنه لابد من
والوسائل المناسبة للتعاطي مع تلك القرارات وسياساتها ومؤسساتها، فحتى
بزمام التغيير المتسارع، سوف نحتاج إلى ترتيبات أكثر تقدما وأكثر ديمقراطية
تدفقا أيسر ودورا أكبر...في صنع القرارات)[٤٢]. وهذا ما يعنيه قول أحد
الغربيين بأنك في عصر العولمة تحتاج إلى (دولة أفضل، دولة أذكى، ودولة
وليست هذه إلا الدولة الديمقراطية إذ (كلما كان مجتمعك أكثر انفتاحا وديمقراطية
ما تحصل عليه دائما من مردود وكانت فرصتك أفضل لإجراء تصحيحات
منتصف الطريق قبل أن تتعثر في منحدر شاهق)[٤٤]. فإذا كان الاستنتاج
هنا هو أن لا تنمية دون ديمقراطية[٤٥]، والاستنتاج المستخلص آنفا أن الديمقراطية
المشاركة السياسية أو أنها لا تتحقق بدونها، فسيكون الاستنتاج النهائي أن لا تنمية
مشاركة سياسية شعبية.

إلا أن الدعوات المتزايدة للأخذ بالمشاركة السياسية أو لتفعيلها وتوسيع
مساهمتها في صنع اتجاهات الحياة الإنسانية في الحاضر والمستقبل، قد تبدو في
بعضنا ساذجة وغير عملية، وهي في اعتقاد غيرهم مشبوهة ومقلقة. وقد
العقد الأخير من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين
وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة والحملة
ضد ما يسمى بالإرهاب ثم احتلال أفغانستان والعراق، أكدت كلها تهافت
والبطلان الكامل للأساس الذي يقوم عليه والقائل بإمكانية استمرار حكم
واتخاذ القرارات التي تصنع اتجاهات حياتها بمعزل عن مشاركة هذه المجتمعات
بخلاف إرادتها. والأكثر من ذلك تهافتا وبطلانا ما تروج له وتدعيه
الاستبدادية من أن تطبيق المشاركة السياسية أو حتى مجرد المطالبة بها
مصالح القوى الدولية وأهدافها، فهذا الادعاء يتناقض كليا مع سياق الأحداث
التي أثبتت أن آخر ما تريده هذه القوى هو التحقيق الفعلي لأي شكل من
السياسية لما في ذلك من تهديد مباشر لمصالحها ووجودها في آن واحد، وفي
ومكان. أما تعدد عناصر التطابق بين المشاركة السياسية والديمقراطية وتنوع
تفعيلها وتوسيع نطاقها، فهي أدلة مضافة على أن المجتمعات المتخلفة في
للمشاركة السياسية ليست ملزمة بالأخذ بأشكالها المعتمدة في النموذج
الليبرالي الغربي. فلهذا النموذج سياقات ولادته وتطوره الخاصة التي لا تبدو

---

42 المرجع السابق. ص٥٠٣.
43 توماس ل. فريدمان. السيارة ليكساس وشجرة الزيتون. مرجع سبق ذكره. ص٢٢٣.
44 المرجع السابق. ص٢٥٦.
45 المرجع السابق. ص٢٦٠.

المجتمعات المتخلفة، لأن (أشكال الديمقراطية السياسية التي ظهرت في الغرب لم تظهر لأن قلة من العباقرة قد أرادوا لها أن توجد، أو لأن الإنسان قد اظهر ثورة لا تخمد إلى الحرية، بل أنها ظهرت لأن الضغط التاريخي في اتجاه التنوع الاجتماعي ونحو نظم أسرع قد تطلب تغذية مرتدة اجتماعية حساسة.. والديمقراطية السياسية بإشراكها أعدادا أكبر فأكبر في صنع القرارات الاجتماعية تيسر هذه التغذية المرتدة"[٥]. بذلك تكون المشاركة السياسية في شتى صورها وآلياتها الضامنة لحق المجتمع المدني ودوره في صنع حياته واتخاذ قراراتها غاية ووسيلة وضرورة في آن واحد، فهي الشرط اللازم والوحيد للإيفاء بمتطلبات تنظيم العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني ومقتضيات شرعية هذه العلاقة وتوازنها واستقرارها من جهة، وهي بالوجهة الثانية الوسيلة الوحيدة لتحديد أهداف هذه العلاقة وحل مشكلاتها وفقا لإرادة المجتمع المدني وتعبيرا عن خصائصه واحتياجاته من خلال المشاركة الإرادية الحرة لأفراده ومؤسساته وأدوارهم الإيجابية الفاعلة في كل مفردات النشاط الحياتي العام للمجتمع. ويفترض تحقيق هذه المشاركة وجود الإنسان الحر الواعي الفاعل الذي تخلقه التنمية والمشاركة معا وفي آن واحد. فالتنمية تتعلق أولا وأخيرا بالإنسان لأنها تستهدفه وتستخدمه وتوجه نشاطاتها ونتائجها للتؤثر في حياته حاضرا ومستقبلا. وهذا ما يستدعي بل ويستوجب مشاركة الإنسان في اتخاذ قرار التنمية وتوجهها وتوفير متطلباتها وتعيين وسائلها وأساليبها وأهدافها. لتكون المشاركة السياسية في النهاية شرط تحقيق التنمية وركنها التأسيسي والتجسيد العملي للعلاقة الجدلية الثابتة بين المشروعين التنمويين الاجتماعيين، الاقتصادي والسياسي، إذ لا يتحقق أي منهما في غياب الآخر أو من دونه.

---

[٥] آلفن توفلر. صدمة المستقبل. مرجع سبق ذكره. ص٥٠٢-٥٠٣.

Political Participation: A Developmental Perspective

The collapse of the Soviet Union and the disintegration of the Socialist [illegible] have put a decisive end to the dichotomy of the world to bf divided into [illegible] camps: capitalist and socialist. Yet, it has not brought to an end another [illegible] dichotomy by which the world had divided into two blocks-advanced and under [illegible]developed.

No matter how those who are interested in underdevelopment matter may [illegible] seem to be at odds with its definition and aspects, they still agree that it is a [illegible] comprehensive and complex phenomenon, the negative effects of which may [illegible] spread in all systems and institutions of the society. This imposes on the [illegible] countries that suffer from underdevelopment to try to confront it and deal with it [illegible] in a comprehensive and complex way through a process of development.

This study is in line with the prevailing point of view held currently on this [illegible] issue. It supports the thought that sees the first and most important reason for [illegible] underdevelopment is political underdevelopment, and that the first and most [illegible] important reason for political underdevelopment is the absence or loss of [illegible] political participation in the underdeveloped countries. Thus, the solution to the [illegible] issue of political participation in them would be the basis for solving this crisis.

In addition, the recent circumstances the world is witnessing and which [illegible] have been arising under the influence of the policies of globalization and their [illegible] applications, give additional importance to the political participation. [illegible] The interaction with these policies and applications imposes on these countries [illegible] the development of their capabilities, which entails the achievement of political [illegible] development that is a prerequisite for achieving development, because the [illegible] achievement also entails the existence of efficient regimes, which should be [illegible] capable of implementing and administering it. However, efficiency is sorely [illegible] lacking for dictatorial regimes in which the political participation is very [illegible] limited. This should provide new additional reasons for emphasizing the [illegible] importance of political participation and its necessity for achieving [illegible] development in the underdeveloped countries.